

مستقبل النظام السياسي الاتحادي في العراق

أ.م.د. خميس البديري

فرع النظم السياسية

إن الكتابة عن مستقبل نظام سياسي في دولة ما تتطلب من الباحث الإطلاع على مضامين دستورها، وما هي الآليات والكييفيات التي تحددها نصوصه الحاكمة لتوزيع السلطات والاختصاصات بين مؤسساته المختلفة، وكيف تؤدي هذه المؤسسات وظائفها كي تحافظ على وحدة الدولة والمجتمع، وتدفع به إلى آفاق المستقبل لمحاكمات الأنظمة السياسية المتقدمة في العالم. إن استشراف مستقبل النظام السياسي الاتحادي العراقي لما بعد انتخابات 2010 لا يمكن أن يكون موضوعياً وعلمياً إلا من خلال القراءة الواعية لنصوص دستور 2005 النافذ.

1. إن الدستور طرح موضوع الأقاليم كفكرة اتحادية وواقع معاش (لا مركزية سياسية) تشمل إقليم كردستان والأقاليم المفترضة التي ينص الدستور على تأسيسها، إذ جاء توزيع الأحكام الخاصة بالسلطات الاتحادية والإقليمية على مواقع مختلفة من الدستور، وقد كان الخلل واضحاً في طريقة عرض الأحكام الخاصة بالأقاليم والمحافظات.
2. إن السمة البارزة الموجودة في الدستور، والتي تبدو أكثر السمات إثارة للاعتراض، هي إنشاء أقاليم مستقلة لديها مؤسسات بصلاحيات وسلطات واسعة. فقد منح الدستور الإقليم اختصاصات غير محددة وأخرى مشاركة مع منحها صلاحية تعديل تطبيق القانون الاتحادي في حالة وجود تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الأقاليم وهو أمر بالغ الخطورة، خاصة إذا انتظمت مستقبلاً جميع المحافظات في عدة أقاليم ولكل منها صلاحية تعديل القوانين الاتحادية وفقاً لمصالحها المحلية دون أن يقر الدستور من هي الجهة التي تحدد وجود هذا تعارض والتناقض الذي يجري التعديل بسببه.

3. إن قائمة الصلاحيات الحصرية للسلطة الاتحادية التي ينص عليها القسم الرابع من الدستور، جاءت مخالفة للكيفية التي تنشأ بها الاتحادات الفيدرالية. وما يثير الجدل بصورة واضحة أن الحكومة المركزية الاتحادية تتمتع بسلطة سن القوانين بشأن أي موضوع كان، وأن أثر هذه القوانين لن يتقلص إلا في حالة عدم ورودها ضمن قائمة السلطات الحصرية ووجود قانون إقليمي مواز لها.

4. إن النتيجة الدستورية التي أريد لها أن تتحقق من قبل واضعي الدستور هي فرض عراق مقسم إلى أقاليم فيدرالية محددة مع حكومة مركزية ضعيفة السلطات، فقد شرع الدستور لمبدأ أولوية تطبيق قانون الأقاليم في حالة الاختلاف مع القوانين الاتحادية، الأمر الذي يؤدي إلى تغليب المصلحة المحلية على المصلحة الوطنية العامة عند التعارض والاختلاف بينهما.

5. إن مصالح الأقاليم، كما يرسمها الدستور، قوية إلى درجة يكاد معها تصور الطبيعة الفيدرالية للعراق أن يكون تصورا كونفدراليا وليد إتحاداً فيدرالياً.

6. إن الخلاف أو الشد القائم بين حكومة المركز وإقليم كردستان سوف يكون من الصعب علاجه، وهذا أفضل مثال يقدم أمام أقاليم المستقبل، فحكومة إقليم كردستان استطاعت وحدها تجميع قدر كبير من السلطة ضمن الهيكل الفيدرالي العراقي ضامنة بذلك أولوية الإقليم على الحكومة المركزية الاتحادية.

وسيكون من الصعب في ضوء ما تقدم تمرير تعديلات دستورية في الدورة البرلمانية الثانية، وبخاصة إذا كانت التعديلات تهدف إلى تحويل الاختصاصات الواسعة من الأقاليم إلى الحكومة المركزية، إذا ما افترضنا ذلك، فمصالح الأقاليم هي العليا دستوريا وسياسيا، وليس ثمة ما يدعو لتوقع أن ترى الأطراف الفاعلة في صنع الدستور وصاحبة المصلحة المباشرة في نصوص الاتحادية ضرورة تدعو لإدخال تعديلات على نصوص دستورية تعمدوا هم أنفسهم ترتيبها بشكل معين وإن كان على

عجل. إن التساؤل الجوهرى الذى يمكن أن يطرح هو: ما هى الطريقة أو الإجراءات الفاعلة لمنح قوة أكبر للحكومة المركزية الاتحادية مستقبلاً لكي تحافظ على وحدة العراق وهويته الوطنية؟ وما هى الكيفية التى تكون بها الحكومة المركزية الاتحادية قابلة للاستمرار وعادلة على الأقل إن لم تكن قوية؟ وأياً تكن الوسيلة أو الكيفية التى تتم بها معالجة هذه التناقضات الاتحادية التى أوجدها دستور 2005، فمن المحتمل حدوث توتر بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم وبالذات إقليم كردستان، وإذا ما كان مثل هذا التوتر يعد طبيعياً فى أى نظام فيدرالى، فهو بالتأكيد سيؤثر على العمل السياسى الداخلى إذا حصل مستقبلاً، وسيؤثر على فاعلية وأداء النظام السياسى وحكومته المرتقبة مما قد ينعكس سلباً على الحياة السياسية العراقية بجوانبها المختلفة. لذلك يجب البحث عن سبل قانونية أخرى، غير التعديلات الدستورية، كوسائل لمعالجة أوجه القصور السياسية والقانونية فى الدستور ونصوصه المتعلقة بالشأن الاتحادى لأن أية حكومة مركزية جديدة بعد انتخابات 2010، ستمارس السلطة بقدر ما تسمح به مصالح الحكومات الإقليمية والدستور النافذ يعكس هذا الواقع.